مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq

ضم الضفة الغربية لشرق الأردن وأثره على العلاقات الأردنية–السعودية ١٩٤٨–١٩٥٠

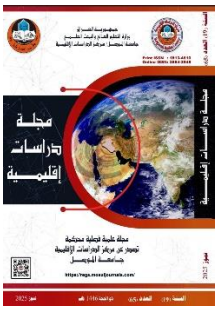

عبد الرحمن وليد القصار
abodalgassar@gmail.com

د. بيداء سالم الدليمي
baydaasalem@uomosul.edu.iq

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل/ العراق.

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٠/٩/٢٦
المراجعة: ٢٠٢٠/١٠/٢٠
القبول: ٢٠٢٠/١١/١٠
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥/١٠/١

المراسلة:
عبد الرحمن وليد القصار

الكلمات المفتاحية:
الضفة الغربية؛ الأردن؛ السعودية؛ فلسطين؛ العلاقات الأردنية–السعودية.

الاقتباس: القصار، عبد الرحمن. و.، والدليمي، بيداء. س. (٢٠٢٥) **ضم الضفة الغربية لشرق الأردن وأثره على العلاقات الأردنية–السعودية ١٩٤٨–١٩٥٠**. مجلة دراسات إقليمية. ١٩ (٦٦). ٥٧-٧٠.

الملخص

تنبع فكرة البحث من الرغبة في دراسة عملية الضم من زاويتين مترابطتين: الأولى تتعلق بخلفيات القرار الأردني ودوافعه السياسية، والثانية تتمحور حول انعكاساته على العلاقات الأردنية–السعودية خلال الفترة ١٩٤٨–١٩٥٠، من خلال تتبع مواقف الطرفين وتحليل أسباب التباين أو التقارب بينهما. ويهدف البحث إلى تحليل أثر ضم الضفة الغربية على العلاقات الأردنية–السعودية، وذلك عبر توضيح السياق التاريخي والسياسي لعملية الضم، وتحليل الموقف السعودي من الخطوة الأردنية عبر بيان انعكاسات الضم على العلاقات الثنائية في الفترة محل الدراسة، والكشف عن دلالات هذه المرحلة بالنسبة للتوازنات العربية بعد النكبة. وتبرز أهمية البحث في أنه يتناول حدثاً محورياً لم يُدرس بما يكفي في إطار العلاقات الأردنية–السعودية، ويسهم في توضيح كيف أثرت القضية الفلسطينية في صياغة التوجهات السياسية للدول العربية. كما تكمن الأهمية في إبراز الطابع التفاعلي بين القرارات الداخلية للدول والانعكاسات الخارجية على شبكة العلاقات العربية، وهو ما يساعد على فهم أعمق لطبيعة العلاقات الأردنية–السعودية في منتصف القرن العشرين. اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث وربطها بسياقاتها السياسية والإقليمية والدولية، والاستعانة كذلك بالمنهج الوصفي لشرح مواقف الدول وتفسيرها. تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة، ركز المبحث الأول على الخلفية التاريخية والسياسية لضم الضفة الغربية (١٩٤٨–١٩٥٠)، اما المبحث الثاني فقد عالج الموقف السعودي من عملية الضم وأبعاده السياسية، فيما تناول الثالث انعكاسات الضم على العلاقات الأردنية–السعودية خلال المدة ١٩٤٨–١٩٥٠، اما الخاتمة فقد عرضت النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

DOI: https://doi.org/10.33899/rsj.v19i66.49760, © Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq

The Annexation of the West Bank to Transjordan and its Impact on Jordanian-Saudi Relations 1948-1950

Abdulrahman W. Alqassar abodalqassar@gmail.com
Assist. Prof. Dr. Baydaa S. Aldulaimy baydaasalem@uomosul.edu.iq
College of Education for Humanities/ University of Mosul/ Iraq.

Article Information

Received: 26/9/2020
Revised: 20/10/2020
Accepted: 10/11/2020
Published: 1/10/2025

Corresponding:
Abdulrahman W. Alqassar

Keywords:
West Bank; Jordan; Saudi Arabia; Palestine; Jordanian-Saudi relations.

Citation: *Alqassar. A. W., Aldulaimy, B. S. (2025). The Annexation of the West Bank to Transjordan and its impact on Jordanian-Saudi relations 1948-1950. . Regional Studies*

Abstract

The research idea stems from the desire to study the annexation process from two interconnected perspectives: the first relates to the background and political motivations of the Jordanian decision, and the second revolves around its repercussions on Jordanian-Saudi relations during the period 1948–1950, by tracing the positions of both parties and analyzing the reasons for the divergence or convergence between them. The research aims to analyze the impact of the annexation of the West Bank on Jordanian-Saudi relations by clarifying the historical and political context of the annexation process, analyzing the Saudi position on the Jordanian move by demonstrating the repercussions of the annexation on bilateral relations during the period under study, and revealing the implications of this phase for the Arab balances after the Nakba. The research is important because it addresses a pivotal event that has not been sufficiently studied in the context of Jordanian-Saudi relations, and contributes to clarifying how the Palestinian issue influenced the political orientations of Arab states. It also highlights the interactive nature between the internal decisions of states and the external repercussions on the network of Arab relations, which helps to provide a deeper understanding of the nature of Jordanian-Saudi relations in the mid-twentieth century. The research relied on the historical-analytical approach, by tracing events and linking them to their political, regional, and international contexts, and also using the descriptive approach to explain and interpret the positions of countries. The research included three main sections. The first focused on the historical and political background of the annexation of the West Bank (1948–1950). The second section addressed the Saudi position on the annexation process and its political dimensions. The third addressed the repercussions of the annexation on Jordanian-Saudi relations during the period 1948–1950. The conclusion presented the results and conclusions reached by the research.

DOI: https://doi.org/10.33899/rsj.v19i66.49760, **© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)**

مقدمة

شهدت منطقة المشرق العربي خلال الأعوام التي تلت الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) تحولات سياسية وجغرافية عميقة ، كان من أبرزها ضمّ الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٥٠, فقد شكّل هذا الحدث محطة فارقة في تاريخ الأردن و القضية الفلسطينية على حد سواء، إذ حاول الأردن ، بقيادة الملك عبد الله الأول ، ملء الفراغ السياسي والإداري الذي خلفته النكبة، وإضفاء شرعية داخلية وعربية ودولية على خطوة الضم , غير أن هذه الخطوة لم تكن بمعزل عن التفاعلات الإقليمية ، بل كان لها أثر مباشر على شبكة العلاقات العربية، خصوصًا مع المملكة العربية السعودية التي تعاملت مع الخطوة الأردنية بحذر شديد، ما انعكس على مسار العلاقات الثنائية بين عمّان والرياض في مرحلة حساسة من تاريخ المنطقة.

تنبع فكرة البحث من الرغبة في دراسة عملية الضم من زاويتين مترابطتين: الأولى تتعلق بخلفيات القرار الأردني ودوافعه السياسية، والثانية تتمحور حول انعكاساته على العلاقات الأردنية–السعودية خلال الفترة ١٩٤٨–١٩٥٠، من خلال تتبع مواقف الطرفين وتحليل أسباب التباين أو التقارب بينهما.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل أثر ضم الضفة الغربية على العلاقات الأردنية–السعودية، وذلك عبر توضيح السياق التاريخي والسياسي لعملية الضم، وتحليل الموقف السعودي من الخطوة الأردنية عبر بيان انعكاسات الضم على العلاقات الثنائية في الفترة محل الدراسة، والكشف عن دلالات هذه المرحلة بالنسبة للتوازنات العربية بعد النكبة.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في أنه يتناول حدثاً محورياً لم يُدرس بما يكفي في إطار العلاقات الأردنية–السعودية، ويسهم في توضيح كيف أثرت القضية الفلسطينية في صياغة التوجهات السياسية للدول العربية. كما تكمن الأهمية في إبراز الطابع التفاعلي بين القرارات الداخلية للدول والانعكاسات الخارجية على شبكة العلاقات العربية، وهو ما يساعد على فهم أعمق لطبيعة العلاقات الأردنية–السعودية في منتصف القرن العشرين.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس: كيف أثّر ضمّ الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٥٠ على طبيعة العلاقات الأردنية–السعودية خلال المدة ١٩٤٨–١٩٥٠؟ وبالتالي يتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية ما العوامل التي دفعت الأردن إلى الضم؟ كيف كان الموقف السعودي من هذه الخطوة؟ وما انعكاسات ذلك على التفاهمات الثنائية بين البلدين؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أنّ ضم الضفة الغربية، على الرغم من أنه عزز المكانة الإقليمية للأردن، إلا أنه أسهم في توتير العلاقات الأردنية–السعودية خلال الفترة ١٩٤٨–١٩٥٠ بسبب تباين

المواقف السياسية للبلدين حول مستقبل فلسطين، وهو ما جعل هذه العلاقات تتأرجح بين الحذر والفتور أكثر من التعاون والتنسيق.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث وربطها بسياقاتها السياسية والإقليمية والدولية، والاستعانة كذلك بالمنهج الوصفي لشرح مواقف الدول وتفسيرها.

هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة، ركز المبحث الأول على الخلفية التاريخية والسياسية لضم الضفة الغربية (١٩٤٨–١٩٥٠), اما المبحث الثاني فقد عالج الموقف السعودي من عملية الضم وأبعاده السياسية، فيما تناول الثالث انعكاسات الضم على العلاقات الأردنية–السعودية خلال المدة ١٩٤٨–١٩٥٠، اما الخاتمة فقد عرضت النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

بهذا الإطار، يسعى البحث إلى تقديم معالجة أكاديمية موسعة لحدث مفصلي في تاريخ المنطقة، والكشف عن أبعاده السياسية وانعكاساته على العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية، بما يسهم في إثراء الدراسات التاريخية حول قضايا المشرق العربي بعد النكبة.

أولا: الاوضاع في الضفة الغربية قبيل عملية الضم

عقد مؤتمر اريحا في ١ كانون الاول ١٩٤٨ تمخض عنه القبول بالوحدة الاردنية – الفلسطينية والمناداة بالملك عبد الله بن الحسين (البيطار، ٢٠١٣، ٨٠٨–٨٠٩) ملكا على الاردن وفلسطين، وركز على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بلادهم وضرورة انتخاب ممثلين عرب عن الشعب الفلسطيني (المدادحة، ٢٠١٥، ٣٥)

اطلع عبد الله بن الحسين على قرارات مؤتمر أريحا فرحب بها، ثم عرضت على مجلس الوزراء الأردني الذي أصدر بدوره بياناً أكد فيه على ضرورة درس مجلس الوزراء المقررات التي اتخذها المؤتمر الفلسطيني العربي الثاني المنعقد في اريحا مطلع كانون الاول ١٩٤٨ فقرر ما يلي:

أولاً: ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التي ابداها المجتمعون وغالبية اهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين ونراه متفقاً مع اهدافنا، وهي ترحب به وتسعى للوصل اليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه بالوقت المناسب وفيما يقضي به اساليب تقرير المصير.

ثانياً: اخذت الحكومة علماً برغبة المؤتمر في أن تتم الدول العربية مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين وهي ترى ان الجهود قد بذلت ولا تزال تبذل لتحقيق الغاية المنشودة، وتعتقد أن من المصلحة الى حل ملائم لهذه القضية في اسرع وقت مستطاع.

ثالثاً: تشارك الحكومة رغبة المؤتمرين في السعي لدى هيئة الامم المتحدة لإعادة اللاجئين الى بلادهم في أقرب وقت وتعويضهم مادياً، وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة.

رابعاً: النظر لما لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة أن يعرض على مجلس الأمة ليبدي رأيه فيه" (العارف، د.ت.، ٨٧٧-٨٧٨).

أصدر مجلس الأمة الأردني في ١٣ كانون الاول ١٩٤٨ بياناً جاء فيه:

"أن مجلس الأمة الأردني يرى في قرارات مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد شرق الأردن وفلسطين تحت تاج جلالة الملك عبد الله ما يحقق ويلائم اهداف شرق الأردن التي تتجه نحو توحيد عربي أوسع نطاقاً، وقد رأى مجلس الأمة الأردني المبادرة بتنفيذ هذا التوحيد واتخاذ الخطوات الدستورية والدولية اللازمة لتحقيقه" (اشنية، ٢٠١١، ٢٨٦).

يبدو مما سبق أن المؤتمر قد عقد في ظروف جاءت لصالح الهاشميين فضلا عن الى تجاوز كافة الآراء التي رفضت الوحدة الأردنية- الفلسطينية، ناهيك عن تجاهله لفئة المعارضة الفلسطينية لمشروع الوحدة.

قبل الحديث عن مسألة الضم لابد من التطرق الى الاوضاع التي كانت سائدة في الضفة الغربية قبل عملية الضم، فمن الناحية الاجتماعية، ففي اثناء حرب ١٩٤٨ وبعدها تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين الى مدن الضفة الغربية حيث بلغت اعدادهم عام ١٩٤٩ (٤٥٠) الف شخص بحيث ازداد عدد السكان الاصليين الى (٤٠٠) الف (Aruri, 1972, 67).

تسببت تلك الزيادة السكانية بخلق ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة كان لها الاثر الكبير في خلق مشاكل متعددة، فقد عم الفقر وانتشرت الامراض السارية في مختلف المدن الفلسطينية، فقد كان قضاء رام الله في حالة يرثى لها اذ دمرت الطرقات وانتشرت الامراض ناهيك عن قلة التموين واهمال الأمن (الجبوري، ١٩٧٠، ٣٦٨-٣٦٩).

اما من الناحية الاقتصادية، فهناك دلائل تشير الى ان الحكم في عمان مارس عملية حصار اقتصادي على سكان (الضفة الغربية) فقد أخذت التجارة تتمركز في مكان معين، وبأيدي معينة ناهيك عن الغاء صلاحيات دائرة التجارة في الضفة الغربية فيما يتعلق بالاستيراد، وتحويل شؤونها الى مراقبة الاستيراد والتصدير في عمان لتكون المرجع الوحيد لتجار الضفتين الغربية والشرقية (سخيني، ١٩٧٤، ٦٤).

يتضح مما سبق أن تلك الاجراءات كان الهدف منها ضرب (الاقتصاد الفلسطيني = الشرق أردني) من أجل التمهيد لدخول عملية الضم حيز التنفيذ وضم الضفة الغربية الى الأردن فضلاً عن توسيع نطاقها الاقتصادي.

اما من الناحية الادارية، فقد اعتمد الملك عبد الله بن الحسين في ادارة الضفة الغربية رجال ضرب الدفاع الذي يمثلون جبهة المعارضة للحركة الوطنية وعلى عدد من مؤيديه وانصاره ممن يتمتعون بمراكز

مهمة في المجتمع كوجهاء البلاد ومشايخ قبائلها فضلاً عن عدد كبير من الموظفين والجدير بالذكر ان هؤلاء كانوا من الدعاة الى تطبيق مشروع سوريا الكبرى من قبل أن تشتعل نيران حرب فلسطين ١٩٤٨ ولاسيما في منتصف السنة ما بين اعلان تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة ودخول القوات النظامية ارض فلسطين (صايغ، ١٩٨٧، ١٥٤).

لابد من الاشارة الى أن السياسة التي اتبعها الملك عبد الله كان له دور كبير في تطبيق عملية الضم كونه عمد على خلق طبقة ادارية ارتبطت مصالحها مصالح الحكم في عمان وبالتالي ارتكز الملك عبد الله عليها لأنها لا تشكل أي عملية معارضة فضلاً عن حرصه على تنفيذ سياسة الضم.

أما الوضع السياسي فقد مهده الملك عبدالله قبيل عقد مؤتمر اريحا اذ قام بتصفية عناصر القوى الفلسطينية المعارضة كافة لعملية ضم فلسطين بشرق الأردن من جهة ومحاولة خلق فئة او تنظيم سياسي يسانده شعبياً في تحقيق اهدافه وتطبيق سياسته تجاه الضفة الغربية من جهة أخرى (مصالحة، ١٩٨٢، ٥٥)، فضلا عن ذلك عمد على تصفية القوات الفلسطينية المسلحة التي يمكن أن تمثل مصدر ازعاج للقوات الأردنية في المنطقة ناهيك عن قلقه من وقوف تلك القوات في طريق عملية الضم، وقد ذكر القائد الأردني عبدالله التل انه تلقى رسالة بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٤٨ من الفريق غلوب باشا (فياض، ٢٠٠٥) يطلب منه بتنفيذ قرار يقضي بـ "مصادرة اسلحة الجهاد المقدس في القدس ومنطقة الخليل والتعاون مع وكيل القائد البريطاني لوكيت (Lockett) لتحقيق هذه الغاية" (التل، ١٩٩٠، ٢٥٣-٢٦٤). يتبين لنا ان القرارات التي كانت تصدر من الأردن تحظى بموافقة وتأييد غلوب باشا، في الوقت الذي تتلقى فيه الأردن التعليمات من الاخير كما عمد الملك عبد الله بن الحسين الى قمع المعارضة السياسية، اذ قام بإقصاء رجال الحزب العربي الفلسطيني عن البلاد وفرض رقابة شديدة عليهم وتتبع نشاطاتهم وفي الحقيقة أنه نجح في تحقيق ذلك (شفيق، ١٩٧٣، ٧٦).

بعد نجاح عمليات القمع الذي تعرضت له الحركة الوطنية الفلسطينية شرعت حكومة عمان الى خلق تنظيمات سياسية متعاونة تعمل على تهيئة الاوضاع في (الضفة الغربية) للمساعدة في عملية الضم، فقد عقدت الكثير من الهيئات الفلسطينية اجتماعات مكثفة نتج عنها تشكيل احزاب ومنظمات وجبهات شعبية تعمل على أساس ضم فلسطين الى شرقي الأردن والعمل على ازالة الحدود الاصطناعية، ومن ابرز هذه الاحزاب حزب الاحرار الذي تأسس في اركان من اهم اهدافه هو ضم الضفة الغربية، كما نشئ مجموعة من شباب القدس قدرت اعدادهم بحوالي (٥٠٠) شخص (الجبهة الشعبية) عام ١٩٥٠أكدت تأييدها للملك عبدالله في جميع الخطوات التي يتخذها، وطالبت من الملك عبدالله ان يكون رئيساً فخرياً لها (شفيق، ١٩٧٣، ٧٦)، (سخيني، ١٩٧٤، ٦٧).

ابدت بريطانيا رغبتها بضم الأردن الى شرق فلسطين، واضاف المعتمد البريطاني كيركرايد في عمان "بالنسبة للوحدة مع شرق فلسطين فإنها [بريطانيا] ترى سرعة تحقيقها على الرغم من معارضة السعودية ومصر (Foreign office of United Kingdom, 1949, 438).

مارست الحكومة الأردنية اجراءات جديدة من اجل ضم الضفة الغربية الى شرق الأردن، فشرعت الى اشراك الفلسطينيين في الوزارة وكان الهدف من ذلك من اجل اعتبارهم ممثلين في الحكم وضرورة المشاركة في صنع القرار المتعلق بالضم، وفي الوقت نفسه اظهار صورة امام العالم مفادها ان عملية الضم قد استوفت الشروط من جانبها السياسي والاداري، وتنفيذاً لتلك القرارات قدمت وزارة توفيق ابو الهدى استقالتها وعهد الى نفسه بتشكيل وزارة جديدة في ٧ أيار ١٩٤٩ وضمت في تشكيلها ثلاثة وزراء فلسطين هم روحي عبدالهادي وزيراً للخارجية، وخلوص الخيري للتجارة والزراعة، موسى ناصر للمواصلات (الجريدة الرسمية، ١٩٤٩، ٥-٧)، فضلاً عن ذلك أوكلت وزارة اخرى الى فلسطيني فيما بعد عندما استحدثت وزارة اللاجئين في آب ١٩٤٩ وعين راغب النشاشيبي وزيرا لها والجدير بالذكر ان تلك الوزارة قد الغيت في اوائل كانون الثاني ١٩٥٠ عندما اكتملت عملية اضم ولكن لم يخسر منصبه اذ عين وزيراً للدولة (الجريدة الرسمية، ١٩٤٥، ٣).

أما من الناحية الادارية، فمنذ دخول الجيش الأردني الى فلسطين فقد خضعت الاجزاء التي كانت بيد الجيش الى نظام الحكم العسكري ففي ١٩ ايار ١٩٤٨ عين ابراهيم هاشم حاكماً عسكرياً على كافة المناطق التي تخضع لسيطرة الجيش الأردني على ان يكون مسؤولاً على الامن والدفاع فيها فضلاً عن تعيين عدد من الحكام العسكريين في القطاعات كافة التي يعمل فيها الجيش الأردني في القدس ورام الله والخليل واستمر العمل بهذا الحكم حتى اذار ١٩٤٩، لكنه الغي فيما بعد، وحل محله قانون الادارة العامة في فلسطين رقم (١٧) لسنة ١٩٤٩ وبعد نشر القانون أصدر ارادة ملكية بتعيين عمر مطر (شرق أردني) الحاكم العسكري العام في فلسطين حاكماً ادارياً عاماً فيها يشرف على شؤون الادارة في المناطق ويكون مرتبطاً بوزارة الداخلية (الجريدة الرسمية، ١٩٤٥، ١١).

ثانيا: ضم الضفة الغربية ١٩٥٠

بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة لجميع الاوضاع السياسية والاجتماعية والادارية في نهاية عام ١٩٤٩ من اجل ضم الضفة الغربية الى شرق الأردن وقد استكملت الاجراءات السياسية في نهاية ذلك العام بحل مجلس النواب بموجب ارادة ملكية في ١٣ كانون الاول ١٩٤٩ اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٥٠ وضرورة اجراء انتخابات جديدة (الجريدة الرسمية، ١٩٥٠، ١-٢)، والتشديد على مسالة ادخال عناصر فلسطينية

الى مجلس النواب الأردني، وبالفعل تم تحقيق تلك الغاية اذ عدل قانون الانتخابات المتبع في شرق الأردن بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٤٩ (الجريدة الرسمية، ١٩٤٩، ١٢).

اعلن في يوم ١١ نيسان ١٩٥٠ موعد لإجراء الانتخابات وقد أولت الهيئة العربية العليا موقفها من تلك الانتخابات على لسان الحاج محمد امين الحسيني (الغريب، ٢٠١٧، ٢١-٢٢)جاء فيها: "ان هذه الانتخابات الصورية التي تعتزم السلطة الأردنية اجراؤها في فلسطين ما هي الا تنفيذ للمؤامرة التي حاكتها السياسة البريطانية لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية واعادة ما بقى من فلسطين تحت نير استعمارها عن طريق شرق الأردن، والتخلي عن القسم الاخر لليهود لينشئوا فيه دولة اسرائيل... وان الانتخابات التي ستجريها حكومة شرق الأردن في القسم العربي من فلسطين... ما هي الا انتخابات باطلة لأنها تقدم على تزييف ارادة الشعب وانتزاع الصفة التمثيلية بأساليب الضغط والاكراه في اقصى الظروف وأشدها" (شفيق، ١٠٧٣، ٧٦-٧٧).

اجريت الانتخابات في وقتها المحدد على الرغم من حالات التي شابتها من الحيف في توزيع المقاعد ما بين الضفتين فقد حدد (٢٠) مقعد لكل منهما على الرغم من الاختلاف بأعداد السكان، ناهيك عن السماح لعناصر الجيش الأردني للمشاركة في الانتخابات والادلاء بأصواتهم في الضفة الغربية (Kirk, 1954, 311) وهكذا تمكنت الأردن من السيطرة على الانتخابات واطمأنت من سيطرتها على المجلس وقدرت بعض المصادر بأن عدد النواب التابعين للحكومة في الضفة الغربية من مجموع (١٤) نائباً (Bailey, 1966, 124).

بعد اجراء الانتخابات صدر مرسوم ملكي بتشكيل وزارة جديدة برئاسة سعيد المفتي وتم تعيين خمسة وزراء فلسطينيين فيها وهم: روحي عبد الهادي للعدلية، راغب النشاشيبي للزراعة، انسطاس صنانيا للبرق والبريد، وأحمد طوقان للأشغال العامة والتعمير ، وسعيد علاء الدين للتجارة والجمارك (الجريدة الرسمية، ١٩٥٠، ١-٢).

بدأت الجلسة الأولى لمجلس الامة (بهيئة النواب والاعيان) في ٢٤ نيسان ١٩٥٠ وكانت الحكومة ترغب بالتعجيل بإصدار قرار هدفه المصادقة على موضوع الضم الا ان بعض النواب الفلسطينيين كانوا يدعون الى التريث الى ما بعد اجراء التعديلات على الدستور ونشبت مشادات كلامية بينهم وما بين ابو الهدى (الذي انتخب رئيساً للمجلس) مما ادى الى انسحاب عدد من النواب الفلسطينيين ويرافقهم عدد من نواب الضفة الشرقية، إلا أنهم عادوا بعد الوساطة، واقترح أحد النواب تأجيل التصويت لجلسة اخرى، وطالب الرئيس التصويت على ذلك وتمت عملية التصويت ففشل اقتراح التأجيل بأكثرية وانقسم المجلس الى قسمين، اعتبر فشل اقتراح التأجيل موافقة على اقتراح الضم، ويبدو مما سبق ان مجلس النواب الأردني

لم يصوت على قرار ضم الضفة الغربية لشرقي الأردن بل أن رئيس المجلس توفيق ابو الهدى هو من مرر عملية الضم بالطريقة التي ذكرت (سخيني، ١٩٧٤، ٧٥-٧٧).

نص قرار الضم على ما يلي:

"تأكيداً لثقة الأمة واعترافاً بها لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية، واستنادا إلى حق تقرير المصير، وإلى واقع ضفتي (الأردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي، يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في (٧ رجب سنة ١٣٦٩ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٥٠) (صايغ، ١٩٨٧، ١٢)، ويعلن ما يأتي:

أولاً: تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية)، وعلى رأسهما حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا.

ثانياً: تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ثالثاً: رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه: الأعيان والنواب، الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

رابعاً: إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي، وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية".

وهكذا اكتملت الصيغة النهائية (الشرعية) من اجراءات الضم، بعد أن وقعها الملك في اليوم نفسه (إدارة الصحافة والنشر بعمان، ١٩٥٠،٦).

رحبت بريطانيا بوحدة الضفتين فقد أوضح وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم في ٢٧ نيسان ١٩٥٠، ان حكومة جلالته قد قررت الاعتراف رسمياً بتلك الوحدة، وهي تنتهز الفرصة لتعلن انها تعتبر مواد المعاهدة البريطانية – الأردنية لعام ١٩٤٨ منطبقة على جميع المناطق التي شملتها الوحدة (Whitman, 1963, 1167-1168).

ثالثا: تداعيات قرار الضم على العلاقات الاردنية – السعودية

توالت ردود الافعال العربية فور الاعلان عن وحدة الضفتين في ٢٤ نيسان ١٩٥٠، ولابد من الاشارة الى موقف المملكة العربية السعودية تجاه والسياسة الأردنية كان نابعاً من مجمل الموقف العربي خاصة بعد توحد المواقف ما بين دمشق– الرياض– القاهرة؛ إذ كانت هذه الدول تعارض أي عملية تهدف الى ضم الاراضي الفلسطينية الى شرق الأردن ولاسيما السعودية التي كانت تخشى توسع حدود المملكة الأردنية الهاشمية (محافظة، ١٩٧٣، ١٦٣)، ونتيجة لذلك اخذت العلاقات الأردنية السعودية بالتدهور والتصعيد الإعلامي المتبادل. ولم تكتفي تلك الدول بالاحتجاج، بل طالبت المملكة العربية السعودية ومصر بفصل الأردن من عضوية جامعة الدول العربية، واعلنت الهيئة العربية العليا المكونة من شخصيات فلسطينية برئاسة الحاج أمين الحسيني كممثلين عن فلسطين (الأزعر، د. ت.، ١٠–١١) أن الوحدة الأردنية– الفلسطينية هدفاً من اهداف الاستعمار الذي يسعى الى محو اسم فلسطين من على الوجود (العدوان، ١٩٩٦، ٥٢)، (عبد الهادي، ١٩٧٥، ١٩٣).

اعلنت الجامعة العربية في ١٥ آيار ١٩٥٠ ان عملية الضم تعد قراراً مخالفاً لقرارات الجامعة العربية المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٥٠، وترتب على ذلك فصل الأردن من عضوية جامعة الدول العربية استناداً الى الفقرة (٢) من المادة (١٨) من ميثاق الجامعة (الشناق، ١٩٧٦، ١٥٦). بينما رحبت بريطانيا بالحاق القسم العربي من فلسطين الى شرق الأردن بموافقة الأمم المتحدة (الحسني، ١٩٧٨، ١٧٣).

والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية على الرغم من وقوفها ضد المشروع الأردني في وحدة الضفتين ووجود الخلاف ما بين الملك عبدالله بن الحسين والملك عبد العزيز بن سعود (البيطار، ٢٠١٣، ٧٨٨–٧٨٩) إلا أن العلاقات ما بين البلدين لم تنقطع بصورة نهائية بل كانت تجتمع الآراء والافكار حول القضايا العربية، فقد سافر الملك عبدالله الى السعودية عام ١٩٤٨ وزار الملك عبدالعزيز بن سعود بعد عقد مؤتمر انشاص الذي دعا اليه الملك فاروق عام ١٩٤٨ في مصر من اجل البحث في القضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية بصورة خاصة.

تميزت المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩٤٨–١٩٥٠ انها كانت تشهد حالة من التوتر ما بين البلدين (الأردن والسعودية) كون الملك عبدالله بن الحسين سعى بكل الطرق الى ضم القسم الغربي من فلسطين الى المملكة الأردنية الهاشمية بالمقابل كان هناك طرف يقف بجدية ضد هذا المشروع وسعى

الملك عبدالعزيز الى تحجيم الموقف عن طريق عرض الشروع على جامعة الدول العربية باعتبارها تضم عناصر ممثلين عن العالم العربي، وبالفعل نجح الملك عبدالعزيز فيما بعد من اخراج الأردن من عضوية الجامعة العربية، إلا أن الانتصار الحقيقي يعود الى الملك عبدالله وتحقيقه لهدفه المنشود في ضم الضفتين، فضلاً عن اجراء انتخابات ضمنت نواب موالين لعملية الضم على الرغم من ما شاب تلك الانتخابات من عملية تزوير وتزييف وتكللت تلك الجهود بتمرير قرار الضم عبر المجلس المنعقد برئاسة ابو الهدى، وفي نهاية الامر خضع العرب لإرادة الملك عبدالله بن الحسين بمباركة بريطانية، ونجح في ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية تحت شعار "انها أمانة عربية لدى المملكة الهاشمية" (بن الحسين، ١٩٣٧، ٢٩٤-٢٩٥). يتضح من العرض السابق ان الملك الاردني بذل كافة الجهود من اجل ادخال عملية الضم واتخذ من عملية الخداع والتظليل وسيلة لتحقيق تلك الغاية.

خاتمة

سعت المملكة الاردنية الهاشمية منذ ظهور الرغبة الحقيقية لأنشاء حكومة عموم فلسطين الى ضم الضفة الغربية الى اراضيها ولاسيما بعد دعم المعارضة الفلسطينية للملك عبدالله بن الحسين ورغبتهم بالانضمام الى مملكته تحت عرشه.

ساعدت عوامل عديدة على تسهيل مهمة الضم للأردن ،منها اجتماعية ما يتعلق بزيادة اعداد السكان بعد تدفق اللاجئين الفلسطينيين الى اراضي المملكة الاردنية الهاشمية ،واقتصادية خاصة بعد خضوع عمليات الاستيراد والتصدير تحت حكم الاردن وممارسة الحصار الاقتصادي اتجاه فلسطين ، وادارية تمثلت بسيطرة المعارضة الفلسطينية على زمام الامور ومنحهم سلطات واسعة من اجل الوقوف بوجه القوة الرافضة لعملية الضم ، سياسية اذ عمد الملك عبدالله على تصفية العناصر المعارضة لفكرة الضم والعمل على خلق فئة تساند افكاره وختاما قام بتصفية القوات العسكرية الفلسطينية التي كانت تعمل على خلق القلاقل مع القوات الاردنية ، لابد من الاشارة الى ان بريطانيا كانت من اشد المؤيدين لعملية الضم وفقا للتقارير التي ارسلتها الى الملك عبدالله بن الحسين وابلغته برفض المملكة العربية السعودية لعملية الضم .

شرعت الحكومة الاردنية الى اجراء انتخابات صورية من اجل اكساب الشرعية لعملية الضم وادخالها حيز التنفيذ، نجحت تلك الانتخابات في تحقيق الهدف المنشود على الرغم ما شابها من خروقات

وبعد تشكيل الحكومة الجديدة عمدت الى اختيار بعض الوزراء الفلسطينيين وخلال الجلسة الاولى لمجلس الامة نشبت مشادات كلامية واقترح تأجيل التصويت على عملية الضم في وقت لاحق، لكن اعتبر قرار موافقة التأجيل بمثابة موافقة على عملية الضم.

لاقت تلك الاحداث رفضا واسعا من قبل الدول العربية ولاسيما مصر والمملكة العربية السعودية كما اعلنت الهيئة العربية العليا الفلسطينية ان الوحدة الأردنية الفلسطينية

فضلا من فصول الاستعمار واعلنت جامعة الدول العربية عن رفضها لقرار الضم وعدته مخالف لقرارات الجامعة العربية ونتج عن ذلك فصل الاردن من عضوية جامعة الدول العربية بموافقة المملكة العربية السعودية ومصر ومعارضة العراق وامتناع اليمن عن التصويت وأدى ذلك الى تكدر العلاقات الاردنية السعودية.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

الازعر، م. خ. (د.ت.) حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين *The All-Palestine Government on its fiftieth anniversary*. دار الشروق. د.م.

البيطار، ف. (٢٠١٣). الموسوعة السياسية والعسكرية *Political and Military Encyclopedia*. دار اسامة للنشر والتوزيع. ط١. عمان. الاردن

التل، س. (١٩٩٠). الشعب الاردني والشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير واحد ومستقبل واحد *The Jordanian and Palestinian people are one past, one destiny and one future*. ط١. المكتبة الوطنية. عمان. الأردن.

الجبوري، ص. ص. (١٩٧٠). محنة فلسطين اسرارها السياسية والعسكرية *The plight of Palestine, its political and military secrets*. بيروت.

الجريدة الرسمية.

الجريدة الرسمية. ١٩٤٩/٣/١٦. ع (٩٧٥).

الجريدة الرسمية. ١٩٤٩/٥/٧. ع (٩٨١).

الجريدة الرسمية. ١٩٤٩/١١/١. ع (٩٨٦).

الجريدة الرسمية. ١٩٤٩/١٢/٢٠. ع (١٠٠٤).

الجريدة الرسمية. ١٩٥٠/١/٢. ع (١٠٠٦).

الجريدة الرسمية.

الحسني، ع. (١٩٧٨). تاريخ الوزارات العراقية *History of Iraqi Ministries*. دار الكتب. بيروت.

الشناق، ع. (١٩٩٥). التاريخ السياسي للعلاقات الاردنية– السورية منذ الاحتلال حتى عام ١٩٧٦ *Political history of Jordanian-Syrian relations from the occupation until 1976*. منشورات لجنة تاريخ الأردن. عمان. الأردن.

لعارف، ع. (٢٠١٥). نكبة فلسطين والفردوس المفقود ١٩٤٧–١٩٥٢ *The Nakba of Palestine and Paradise Lost 1947-1952*. دار الهدى. ج٤. د.م.

العدوان، ش. (١٩٩٦). التطور السياسي للمملكة الاردنية الهاشمية *Political Development of the Hashemite Kingdom of Jordan*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية.

الغريب، ع. (٢١٤). الحاج محمد امين الحسيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية *Hajj Muhammad Amin al-Husseini and his role in the Palestinian national movement*. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. بيروت.

المدادحة، ع. (٢٠١٥). على جمر الغضا: ، قراءات في الحكومات الاردنية ١٩٤٩-١٩٦٠ *On the Embers of Ghada: Readings in Jordanian Governments 1949-1960*. الان ناشرون ومزعون. عمان. الأردن.

ادارة الصحافة والنشر بعمان. (١٩٥٠). وحدة ضفتي الاردن وقائع ووثائق *The Unity of the Two Banks of Jordan Facts and Documents*. عمان. الأردن.

اشنية، م. (٢٠١١). موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية *Encyclopedia of Palestinian Terms and Concepts*. دار الجيل للنشر والتوزيع والدراسات والابحاث الفلسطينية. عمان. الأردن.

بن الحسين، ا. ع. (١٩٣٧). الاثار الكاملة *Full effects*. دار المتحدة للنشر. بيروت.

سخيني، ع. (كانون الأول ١٩٧٤). ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن١٩٤٨-١٩٥٠ *Annexation of Central Palestine to Transjordan, 1948-1950*. شؤون فلسطينية. (٤٠).

شفيق، ن. (أيار ١٩٧٣). القضية الفلسطينية من ١٩٤٨ الى ١٩٥٠ ودروسها The Palestinian Case from 1948 to 1950 and its Lessons. شؤون فلسطينية. (٢١).

صايغ، ي. (١٩٨٧). الاردن والفلسطينيون دراسة في وحدة المصير والصراع الحتمي *Jordan and the Palestinians, a study in unity of destiny and inevitable conflict*. رياض الريس للنشر للكتب والنشر. لندن.

عبد الهادي، م. (١٩٧٥). المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٤٣-١٩٧٤ *The Palestinian Question and Draft Political Solutions 1943-1974*. المكتبة العصرية. بيروت.

محافظة، ع. (١٩٧٣). العلاقات الأردنية-البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧ *Jordanian-British Relations 1921-1957*. دار النهار. بيروت.

مذكرات كلوب باشا. (٢٠١٧). حياتي في المشرق *Memoirs of Klop Pasha My Life in the Levant*. ترجمة جورج حتر، فؤاد فياض. الاهلية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

مصالحة، م. (١٩٨٢). سياسة المملكة الاردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٧ *The Hashemite Kingdom of Jordan's policy toward the Palestinian cause, 1948-1977*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

المصادر الأجنبية

Abidi, A. H. (1965). Jordan: A Political Study 1948-1957. Indian School of

Bailey, C. (1966). The Participation of Palestinians in the Politics of Jordan. Columbia University. Thesis Ph.D in Political Science.

International Studies. Asia Publishing House.

Aruri, N. (1972). Jordan: A Study in Political Development 1921-1956 The Hague.

Foreign office of United Kingdom. (10th October 1949). Political Distribution: Letter from Amman to Foreign Office. (510).

Kirk, G. E. (1965). The Middle East 1945-1950. Oxford University Press.

Whiteman, M. M. (1963). Digest of International Law. (2). Washington.